

وان استؤجر بدونه وجب دفع الباقي اليه ولو عين الاجير فقط لم يكن للوارث ولا للوصي استئجار غيره فيحج عنه باجرة المثل فافل ان رضي ذلك المعين فان اراد التأخير بحث الاذري انه ان مات عاصيا لتأخيره منها وانا حتى مات أنيب غيره والاخره الى اليأس من حجه لانها كانت طوع ولواء تنع أصلا عين له قدراً ولا أحج عنه غيره باقل ما يوجد ولو في التطوع وكذا لو غضب أو مات وكيعين الوصي معين من فوض الوصي اليه تعيينه فلو قال أحجوا عني من رضاه فلان أو من يشاء زيد فان رضي أو شاء واحدا أحج عنه ان رضي فان امتنع جازله تعيين غيره كالمات من أوصى أن يحج عنه فلو امتنع من الرضا باحد قال ابن حجر فيظهر أن الحاكم يستأجر واحدا لا الوصي لأن تصرفه فيها برضا فلان ولم يوجد وتقديم الحج على العام المعين زيادة خير مالم يكن في التأخير غرض مقصود كان حلت ليحج عن نفسه سنة كذا انتهى ولو دفع مريض لرجل مائة ليحج عنه بها ثم مات أولاً والمدفوع اليه ثانياً استرجعت من التركة كما قاله في فتح القدير (خاتمة) قال ابن حجر في الفتاوى واذا أوصى الشخص لمن يحج عنه وعين أجرة قليلة فان وجد أجير يرضى لزم الوصي استئجاره وان لم يوجد أحد يرضى بها بطلت الوصية ورجع المال المعين للورثة هذا ان لم يكن على الوصي حجة فرض والا لزم الورثة الزيادة على ما عينه والاستئجار عنه باجرة المثل ثم اذا وجد من يرضى بما عينه واستأجره الوصي به فان قال ولك في تركته كذا أو أطلق ونحو ذلك صححت الاجارة بذلك المعين

ولا

ولاشي حينئذ على الوصي وان قال ولك علي كذا أو عندي كذا فانها تصح ان كان الحج على الميت فرضاً ويلزم الوصي من ماله ما عينه ويقع الحج عن الميت وتبطل الوصية ويعود ما عينه للورثة ثم لو قال في صورة ولك عندي كذا انما اردت معين الوصي وعبرت بعندي لانه تحت يدي فالذي يظهر أنه يصدق في هذه الدعوى بخلاف ما لو قال ذلك في علي ويحتمل أنه يقبل قوله بتعيينه حتى في علي لانه يصلح لان يرد به دفعه علي من التركة لاجل كوني وصياً عليها ولعل هذا أقرب انتهى رحمه الله تعالى

الباب الثالث في الاجارة

اعلم أن الاجارة تنقسم الى قسمين اجارة عينية واجارة ذموية وتحصل الاولى بنحو استأجرتك لتحج عني في المعضوب أو عن مورثي في الوارث أو عن فلان في الاجني أو عن أوصائي أو عن أتبعه أو اكرتيت عينك ومنها عند شيخ الاسلام وتلميذه الخطيب وابن حجر ما اذا قال الزمت ذمتك لتحج بنفسك واعتمد الرمي عدم صحة الاجارة في ذلك للتناقض ومنها اي العينية أن يستأجره للحجة والزيارة بالقدم وكان عرفه المطرد التمييز بذلك عن الزامه بأن يأتي بذلك بنفسه كما في فتاوى ابن حجر ولو قال الزمتك الحج عني أو عن مورثي مثلاً فهو اجارة عين على أقرب احتمالين للدميري وتحصل اجارة الذمة بنحو الزمت ذمتك بحصول حجة في المعضوب أو عن ميتي أو عن أوصائي